إيران ستبحث السلام في سورية مع أي دولة ومحاربة الإرهاب أولوية حالياً

انعطافة في المواقف إسبانيا والنمسا تقران بالحاجة للرئيس الأسد لوقف إطلاق النار والتصدي للإرهاب

بعد الإخفاقات التي حصدتها القوى الغربية إزاء تدخلها في الأزمة السورية، ودعمها لما سمته «المعارضة المعتدلة»، كذلك تغاضيها عن ذهاب آلاف الإرهابيين إلى سورية، بدأت بعض الدول الأوروبية انعطافتها تجاه سورية وتلمسها أخطاءها من سياساتها السابقة تجاه دمشق، فاستفاقت ولو متأخرة بعد أن شعرت بالخطر من حالة الفوضى التي خلقتها في المنطقة عموماً، وسورية خصوصاً، ولعل من دق ناقوس الخطر الذي أيقظ تلك الدول، التدفق الهائل للاجئين السوريين إلى أوروبا، وتسلل آلاف الإرهابيين بين صفوف أولئك اللاجئين، حسبما أعلنت صحيفة «Sunday Express» البريطانية من أن أكثر من ٤٠٠٠ مقاتل من تنظيم داعش الإرهابي تمكنوا من التسلل إلى دول الاتحاد الأوروبي على شكل لاجئين. ورأت تلك الدول أن ما من مفر لإعلان استعدادها للتحاور والتفاوض مع الحكومة السورية بهدف محاربة الإرهاب وإعادة الأمن والاستقرار في المنطقة التي تؤثر لا محال في الداخل الغربي، وليس من منبر لإعلان تلك المواقف أفضل من المنبر الإيراني وخصوصاً بعد توقيع الاتفاق النووي مع طهران، الذي بدأت مفاعيله تظهر بزيارات للعديد من المسؤولين الأوروبيين، وكان آخرهم الرئيس النمساوي، وخصوصاً أن مواقف طهران ثابتة منذ بداية الأزمة، لا بل ذهبت أكثر من تلك المواقف، بما أعلنته بالأمس عن استعدادها للجلوس مع أي دولة لحل الأزمة في سورية، وأن الديمقراطية ليست أولوية فيها الآن.

وفي هذا السياق دعا وزير الخارجية الإسباني خوسيه مانويل غارسيا- مارغايو أمس إلى التفاوض مع الرئيس بشار الأسد على «وقف لإطلاق النار» مؤكداً أن «السلام دائماً ما يصنع مع الأعداء» على حد قوله، في اعتراف صريح ومباشر بأن لا سلام في سورية من دون الرئيس الأسد.

ورأى الوزير الإسباني الذي قام بزيارة رسمية إلى إيران انتهت أمس، أن من الضروري التفاوض مع الرئيس الأسد على «وقف جزئي لإطلاق النار، يبدأ بحلب وصولاً إلى وقف شامل لإطلاق النار».

وقال في حديث إذاعي: إنه إذا لم يتم التوصل إلى وقف إطلاق نار فإننا سنصل «إلى وضع إنساني ميئوس منه».

في الوقت نفسه دافع مارغايو عن الخيار العسكري لضرب تنظيم داعش، موضحاً أنه ينتظر «بفارغ الصبر» قراراً من المجموعة الدولية في هذا الشأن.

الرئيس الإيراني حسن روحاني ونظيره النمساوي هانز فيشر خلال مؤتمر صحفي في طهران

وأكد «ليس ممكناً التفاوض أو التحاور مع داعش، فالحل العسكري ضروري، لكن في إطار الشرعية الدولية»، في تأكيد للموقف الرسمي السوري الذي أوضح منذ البداية أن خطر الإرهاب هو الأشرس في المنطقة، ولا بد من تضافر الجهود لمكافحته.

بدوره قال وزير الخارجية النمساوي سباستيان كورتس: إنه يجب على الغرب ضم الرئيس الأسد وإيران وروسيا من أجل قتال تنظيم داعش في تصريحات تظهر مدى التحول في الموقف الأوروبي إزاء ما يجري في سورية.

وقال كورتس خلال زيارة رسمية لطهران: «نحتاج إلى نهج عملي مشترك في هذا الصدد يتضمن مشاركة (الرئيس) الأسد في التصدي لإرهاب تنظيم داعش».

في سياق متصل أكد الرئيس الإيراني حسن روحاني، أن الإرهاب خطر يهدد أمن المنطقة والعالم ومحاربته مسؤولية جماعية، مؤكداً أن الديمقراطية ليست أولوية حالياً في سورية.

وقال روحاني خلال مؤتمر صحفي مع نظيره النمساوي هاينز فيشر عقب توقيع اتفاقيات ثنائية بين البلدين بطهران أمس: «إن الشعب السوري وحده من يقرر مستقبل بلاده ويجب على أي دولة أو قوة عالمية ألا تقرر عنه ذلك»، مشدداً على أن سورية دولة ذات سيادة وطنية، والأولوية فيها لمكافحة الإرهاب وتحقيق الاستقرار. ورأى روحاني أن «الخطوة الأولى تجاه حل الأزمة في سورية لا بد أن تكون إنهاء العنف وتحقيق الاستقرار والأمن وعودة المهجرين إلى منازلهم».

كما دعا روحاني جميع الدول المؤثرة إلى اتخاذ خطوات فاعلة لمحاربة الإرهاب في سورية ومنها دول أوروبا، موضحاً أن إيران تعتبر أن هناك واجباً إنسانياً وإسلامياً على عاتقها للقيام بأي خطوة لمكافحة الإرهاب وعودة الأمن.

وأوضح روحاني، أنه والرئيس النمساوي متفقان على أن الإرهاب مشكلة عالمية لا تستهدف الأمن والاستقرار في المنطقة فحسب، بل تهدد الأمن العالمي. كما قال: إن طهران لن تبحث في مستقبل الرئيس الأسد حتى يتحقق السلام.

ورداً على سؤال عن إذا ما كانت بلاده تبحث في الشأن السوري مع السعودية والولايات المتحدة، قال روحاني: «سنجلس إلى أي طاولة مع دول داخل المنطقة وخارجها» بهدف حل الأزمة السورية.

وأردف: «إذا أصبحت سورية في يوم ما أكثر أمناً، فسيصب هذا في مصلحة المنطقة والعالم بالكامل».

(أ ف ب- رويترز- سانا)

بطلة العالم في رفع الأثقال ستقدم ميداليتها هدية للرئيس الأسد

وكالات

الروسية ماريانا ناوموفا

صرحت الروسية ماريانا ناوموفا، بطلة العالم للناشئين في رفع الأثقال عن استعدادها لإهداء الميدالية الخامسة، في حال حصلت عليها، للرئيس بشار الأسد.

وعبرت ناوموفا الحاصلة على البطولة أربع مرات، والمشاركة في الوفد النسائي الروسي «جمعية التراث الروحي للقديس بولس» الذي يزور دمشق حالياً حسب وكالة «سبوتنيك» الروسية للأنباء، عن سعادتها لوجودها على أرض التاريخ والحضارة، وأملت أن تلتقي الرئيس الأسد وزوجته كي تكتسب القوة منه، للفوز في المباراة المقبلة، وإحراز البطولة للمرة الخامسة في رفع الأثقال، إضافة إلى لقاء الشباب والرياضيين لتبادل الأفكار والرأي وتشجيعهم ليكونوا درعاً لوطنهم سورية.

وأكدت ميرنوفا، وهي عضو في الصندوق ومخرجة تلفزيونية ومصورة، أنها ستقوم بنشر حقيقة ما يجري في سورية من خلال الأفلام الوثائقية ذات الجودة العالية لإرسالها وبثها على قناة روسيا- ٢٤، وطالبت الجانب السوري بتقديم المساعدة لها لإنتاج الوثائقيات عن سورية.

النائب التشيكية في البرلمان الأوروبي كاترجينا كونيتشنا

أكدت أن الأزمة سببها السياسات الغربية الخاطئة

برلمانية أوروبية: الرئيس الأسد فقط قادر على إعادة الاستقرار إلى سورية

تستمر مواقف السياسيين الغربيين الكاشفة لأخطاء بلادهم في التعامل مع الأزمة السورية، مؤكدين دور الرئيس بشار الأسد في القضاء على الإرهاب وتحقيق الأمن والاستقرار في البلاد.

وفي هذا السياق أكدت النائب التشيكية في البرلمان الأوروبي كاترجينا كونيتشنا أن لا أحد غير الرئيس بشار الأسد قادر الآن على إعادة الاستقرار إلى سورية، منتقدة السياسات الغربية تجاه سورية.

وقالت في حديث أدلت به أمس لموقع «أوراق برلمانية» الإلكتروني التشيكي: إن على الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند الاعتراف بأنه ما من أحد غير الرئيس الأسد يستطيع إعادة الاستقرار إلى سورية.

ورأت أن سياسات الدول الغربية ومنها فرنسا عملت بطريقة تحطيم الدول في البداية والعمل على تغيير الخريطة السياسية وتقديم الدعم للمجموعات المسلحة التي تسميها «معارضة معتدلة»، والتي في الواقع لا تشرف على شيء، لينتهي الأمر بأن يقوم تنظيم داعش الإرهابي بتهجير الناس من بيوتهم. وأضافت إن «من الجنون بمكان أنه بعد أربعة أعوام من الأزمة في سورية فإن الغرب لا يعترف بالهزيمة ولا يمتلك الجرأة للقول لقد أخطأنا وإنه من الواجب القيام بدعم أحد ما قادر على تطبيع الأوضاع».

وأضافت إنه من دون تسمية أسباب أزمة المهجرين التي تتدفق حالياً إلى أوروبا، فلن تكون هناك إمكانية لإيجاد حل لها.

وأكدت أنه في حال عدم إدراك ذلك، فإن تدفق المهجرين سيستمر مهما يتم فعله منتقدة السياسيين الأوروبيين لعدم قيام أحد منهم بانتقاد نظام الرئيس التركي رجب طيب أردوغان علناً رغم حقيقة أن موجات الهجرة تتدفق من تركيا إلى أوروبا.

سانا

بخلاف الموقف السعودي الرسمي

الأمير طلال بن عبد العزيز يعرض حلاً في سورية لا يتضمن تنحي الرئيس الأسد

الوطن - وكالات

عاد الأمير طلال بن عبد العزيز آل سعود، الأخ غير الشقيق للملك السعودي ووالد الأمير الوليد، أحد أبرز رجال الأعمال في المملكة، إلى التغريد مجدداً بعد تعليقاته الأخيرة قبل أشهر، التي عارض فيها ما اعتبرها مخالفات لنظام البيعة بالمملكة بعد وفاة الملك عبد الله، فعرض رؤيته لحل سياسي في سورية لا ينص بالضرورة على رحيل الرئيس بشار الأسد، بخلاف الموقف السعودي الرسمي.

وقال الأمير طلال، المعروف بمواقفه السياسية المثيرة للجدل، في تغريدات حملت عنوان «رؤيتي لإيقاف نزيف الدماء في سورية» بحسب شبكة الأخبار الأميركية «سي إن إن»: إن هناك «تحركاً دولياً وإقليمياً حتى ولو كان بنسبة بسيطة تجاه إيجاد بعض الحلول السلمية لمأساة الشقيقة سورية».

وأضاف الأمير السعودي وهو يعرض رؤيته للحل: «نرى أن الأولوية تتمثل في ضرورة إيقاف سيل الدماء بين الإخوة والأشقاء هناك بأي وسيلة فاعلة وبعد ذلك يُنظر في تشكيل حكومة محايدة مؤقتة ولا بد أن يكون ذلك تحت إشراف دولي وعربي تتولى إجراء انتخابات حرة ونزيهة وما تفرزه هذه الانتخابات يتولى تشكيل الحكومة».

وعن مصير منصب الرئاسة في سورية قال: «يتم اختيار الرئيس دون شروط مُسبقة لمصلحة هذا أو ذاك فالدماء سالت كما لم يحدث من قبل في القرنين العشرين والحادي والعشرين ويصعب في هذا الوضع الشائك التفرقة بين المخطئ والمصيب. ونظراً لهذا النزيف غير المعقول في دماء الإخوة السوريين فيما بين بعضهم البعض وهو الأمر الذي لا يرضي الله سبحانه وتعالى ولا يقره أي إنسان لديه رادع من ضمير أو خوف من إله»، حسب تعبيره. ودعا الأمير طلال دول الخليج إلى «النظر بجدية» في هذا الخيار «نظراً لما تمر به بعض دول الخليج من أزمة مالية» متمنياً «ألا تكون طاحنة» على حد قوله.

يذكر أن الموقف السعودي الرسمي يرفض بشكل قاطع بقاء الرئيس الأسد في السلطة ويشدد على ضرورة رحيله، غير أن طرح الأمير طلال ينص على وجوب اختيار الرئيس «دون شروط مسبقة». وتلك الرؤية يخالف فيها الأمير طلال التصريحات

الأمير طلال بن عبد العزيز

«الشهيرة» لوزير الخارجية السعودي عادل الجبير التي أدلى بها بعد محادثات أجراها مع وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف في موسكو الشهر الماضي وسط تجدد المساعي الدبلوماسية لإنهاء الأزمة في سورية، حيث أعلن الجبير أن «بلاده لم تغير موقفها من الأزمة السورية.. وأنها تعتبر (الرئيس) الأسد قد انتهى وعليه أن يرحل».

المطران ديونيسيوس جان قوّاق

قوّاق: السلام ثمرة العدالة ويجب وقف تمويل المتطرفين في سورية

قال رئيس أساقفة السريان الأرثوذكس في دمشق المطران ديونيسيوس جان قوّاق: إن «السلام هو غياب الحرب فقط»، معتبراً أن «السلام ثمرة العدالة»، ومؤكداً ضرورة الحصول على مساعدة المجتمع الدولي، ووقف تمويل المتطرفين، فضلاً عن وقف تدفق الأسلحة والمقاتلين إلى البلاد. وفي مداخلة خلال مؤتمر «السلام ممكن دائماً»، لجماعة سانت إيجيديو الكاثوليكية، الذي انطلق الأحد الماضي وانتهى أمس، بقصر مؤتمرات العاصمة الألبانية تيرانا، أضاف رئيس أساقفة السريان الأرثوذكس: إن «الشيء الرئيسي في بلد تعصف به الصراعات منذ خمس سنوات، هو التنشئة على السلام»، لأن «صنع السلام عمل يجب القيام به كل يوم»، وندد بـ«ضعف المسيحيين الكبير أمام الحرب»، في إشارة إلى الضعف الروحي، فـ«نحن بحاجة إلى صلاة أقوى من أجل السلام».

واختتم رئيس أساقفة دمشق باقتراح بعض الخطوات الملموسة لتحقيق السلام، قائلاً: «ينبغي الحصول على مساعدة المجتمع الدولي، ووقف التمويل المباشر وغير المباشر للمتطرفين»، فضلاً عن «وقف تدفق الأسلحة والمقاتلين إلى البلاد».

آكي

قولاً واحداً

اللاجئون.. سورية والمشهد الإقليمي

مازن بلال

عندما بدأت مسألة اللاجئين السوريين بالتصاعد كانت الأزمة السورية تأخذ مساحة مختلفة، وربما غير مألوفة، تحاول نقل الصراع الإقليمي باتجاه التركيز على القضية الإنسانية، ورغم أن حركة اللاجئين استطاعت استقطاب حراك أوروبي غير مسبوق، ودفعت بعض الدول، مثل بريطانيا إلى التحرك من جديد على خط الأزمة، إلا أن هذا «التطويق» الإعلامي للمسألة السورية يبدو خارج السياق السياسي، فالهجرة غير الشرعية لم تتوقف وكانت «قوارب الموت» تؤرق السوريين دون أن تظهر على صفحات الإعلام الأوروبي، فعلى خلفية اللجوء تظهر مسألتان أساسيتان؛ الأولى رسم محاور سياسية جديدة في سورية تستند أساساً إلى إيجاد سيناريو بديل للمبادرات التي يتم طرحها اليوم، والثاني إضافة العامل الإنساني ليصبح المحرك الأساسي في البحث عن حلول سياسية توجد وصاية أممية في أي حل قادم للأزمة السورية. عملياً تبدو الخلفية السياسية لمسألة اللجوء نقطة ارتكاز محورية لخلق عملية فرز داخل الصراع في سورية، وإعادة تشكيل العلاقات الإقليمية، وهو محور يهدف إلى شد القوى المحلية والإقليمية في مواجهة سياق آخر يرتسم ما بين طهران وموسكو، ويكون حلقة مهمة نحو الوصول إلى جنيف٣، ويمكن هنا قراءة التكوين السياسي الذي تسعى بعض الأطراف إلى رسمه وفق ملاحظتين أساسيتين:

– الأولى أن القضية الإنسانية لم تعد هامشاً داخل الأزمة السورية؛ فمن المفترض أن تصبح مسارا أساسيا ضمن الحل السياسي، وهذا الأمر يفترض بالدرجة الأولى تبديل العلاقات الإقليمية القائمة اليوم وإزاحة إيران بالدرجة الأولى؛ لتصبح تركيا نقطة الاستقطاب كون الهجرة تنطلق منها.

عملياً فإن محاولة إزاحة إيران ليست جديدة، لكنها تستند اليوم إلى آلية مختلفة، فيتم التركيز على مسائل التباعد الجغرافي والاهتمام بالحزام التركي؛ الذي يعتبر أكثر من نقطة عبور للاجئين لأنه يشكل حدود الصراع مع داعش وفق التصور الغربي، وفي المقابل يستند طرح المسألة السورية على خلفية من القضايا الإنسانية بإعادة رسم «المنطقة الآمنة»، أي تشكيل الصراع مع داعش وفق سياق يتجاوز الدولة السورية وعلاقاتها الإقليمية المستند اليوم أكثر من أي وقت مضى إلى التحالف مع طهران والمقاومة اللبنانية.

– الثاني نوعية الضغوط التي تمارس على سورية عبر البحث عن «انقلاب في المشهد»، فمسألة اللاجئين وتجدد الحديث عن المناطق الآمنة على لسان رئيس الوزراء التركي، أحمد داوود أوغلو، هو عملياً إعادة رسم حصار جديد على الدولة السورية، وإظهارها كـ«دولة فاشلة» وكسر احتمالات تعزيز علاقاتها القائمة اليوم، فهل يمكن اعتبار ما يحدث محاولات لكسر قوة الدور الإيراني إقليميا عبر استهداف ينطلق أساساً من تغيير معايير الأزمة السورية؟

يطرح السؤال السابق مستويين لخلفية المشهد السياسي السوري، الأول مرتبط بالعلاقة السورية– الإيرانية التي يمكن اعتبارها «بنيوية»، أي إنها تحاول استكمال قوس جغرافي فاصل ما بين الدور التركي والدور السعودي، وضمناً الدور الأردني، وهو ما يجعل دمشق تتعامل ضمن خيارات مفتوحة مع طهران دون أي خوف على سيادتها، وما يمكن وصفه بـ«التحالف» انتقل عبر سنوات الأزمة إلى علاقة تتجاوز البنية الإقليمية السابقة لـ«محور المقاومة» ليصبح دوراً جيوستراتيجياً يتجاوب مع طبيعة الحرب المفتوحة اليوم على طول الجغرافية الممتدة من الحدود الإيرانية العراقية إلى ساحل المتوسط.

هذه العلاقة البنيوية تفسر الدور الإيراني في بعض المفاوضات المحلية؛ حمص سابقا وكفريا والفوعة في المرحلة الحالية، تلك المفاوضات التي يدخل فيها الأتراك كطرف وسيط مع الجهات التكفيرية والإرهابية، فهي ربما تأخذ بعدا إنسانيا مهما لكنها في الوقت نفسه تؤشر على طبيعة العلاقة «البنيوية» بين طهران ودمشق، ورغم أنها لا تأخذ بعدا إعلاميا نظراً لارتباطها بالواقع العسكري، إلا أنها تؤثر بشكل عام في بناء الدور الجيوستراتيجي للمحور الصاعد اليوم الذي سيؤثر بعمق في بنية الشرق الأوسط القادم.

المستوى الثاني مرتبط بطبيعة العلاقة السورية الداخلية، حيث لا يوجد سيناريو متكامل يمكن التعامل معه نتيجة الاشتباك الإقليمي على الأرض السورية، وتتفق موسكو وإيران على ضرورة المرونة في أي سيناريو داخلي يكسر حدة الطروح المعارضة المستندة إلى قضايا مطلقة أو «انقلابية»، فالمسألة ليست مرتبطة حصرا بإعادة هيكلة النظام السياسي، بل اعتماد آليات قادرة على التعامل مع ظاهرة انتشار التنظيمات التكفيرية من جهة والحفاظ على وحدة البلاد من جهة أخرى، فالشرعية الداخلية هي التي تقرر في ظل الحوار والمشاركة السياسية طبيعة المرحلة، وليس البحث عن بديل سياسي جاهز تقرره السياسات الخارجية.

ما يجمع طهران وموسكو داخل الأزمة السورية هي نوعية المخاطر القائمة من اختصار العملية السياسية بما يطلق عليه «الحكومة الانتقالية»، بكل ما تحمله من خلافات في تفسير محتواها، لأنها تحاول خلق بديل سياسي جاهز في وقت أثبتت وقائع الأزمة أن الصراع الإقليمي والدولي هو عامل أساسي في أي تصعيد حاصل، وتحويل الأزمة إلى قضية لاجئين هو جزء من الالتفاف على الفشل في إسقاط الدولة السورية، فالتركيز الإعلامي على العامل الإنساني يحاول سحب الشرعية من الدولة، والتركيز على «الغطاء الدولي» لبديل سياسي افتراضي ربما يتشكل ببطء في ظل استمرار المجموعات الإرهابية كـ«داعش» وغيرها.

ربما تطفو مسألة اللاجئين على السطح الإعلامي، لكن التحول السياسي في الشرق الأوسط أعمق من العناوين والصور، وهو في الوقت نفسه أوجد واقعاً من الصعب تجاوزه عبر التركيز على قضية واحدة، فهناك مرحلة إقليمية جديدة ومسار علاقات إقليمية ودولية لسورية يصعب إلغاؤها، وهذا الأمر هو الذي يجعل التعامل مع الإرهاب في سورية قضية ربما تطول.

ستستمر من أسبوع إلى شهر حتى عودة كل الأهالي

انطلاق المرحلة الأخيرة من عودة الأهالي إلى الحسينية

الوطن

بدأت أمس المرحلة الثالثة والأخيرة من عودة الأهالي إلى منطقة الحسينية بريف دمشق الجنوبي التي تتضمن عودة المواطنين العاديين بعد أن تم في المرحلتين السابقتين إعادة أسر الشهداء والعسكريين والموظفين. وفي تصريح لـ«الوطن»، قال محمد العمري من المكتب الإعلامي لوزارة الدولة لشؤون المصالحة الوطنية: «اليوم (أمس) بدأت المرحلة الثالثة والأخيرة وستستمر حتى عودة كل الناس»، موضحاً أن هذه المرحلة من الممكن أن تستغرق «أسبوعاً أو ١٠ أيام أو شهراً».

وأمس الأول، قال العمري في تصريح لـ«الوطن»: إنه خلال المرحلتين السابقتين «تمت عودة أكثر من ٥٥٠٠ عائلة بمعدل ٥ أفراد لكل عائلة أي إعادة نحو ٢٥ ألف مواطن للمنطقة». وبيّن أنه في المرحلتين السابقتين تمت إعادة أسر الشهداء والعسكريين والموظفين، على حين ستتم في المرحلة الثالثة إعادة أسر المواطنين العاديين، ليكتمل بذلك عودة أهالي المنطقة، التي كان يعيش فيها نحو ٦٠ ألف نسمة قبل دخول المجموعات المسلحة إليها.

ولفت إلى أن «رحلة العودة حتى اليوم تمت بشكل سريع ومنظم وهادئ، نتيجة تضافر الجهود الحكومية والشعبية»، مبيناً أن عملية إعادة تأهيل البنى التحتية ما زالت مستمرة بالتعاون بين المؤسسات الحكومية والفعاليات الشعبية التي تساهم في أعمال الصيانة والتنظيف والمساعدة. وذكر العمري: إن «الحياة الطبيعية بدأت تعود تدريجياً للمنطقة وهذا يعود لتضحيات وإنجازات الجيش العربي السوري الذي يقوم بواجبه في الحفاظ على أمن المواطنين السوريين وحماية الأراضي السورية ورعاية المصالحات المحلية التي تزيد من التماسك الاجتماعي في مواجهة الإرهاب».

يشار إلى أنه وفي الخبر الذي نشرته «الوطن» في عددها الصادر أمس الأول ورد نتيجة خطأ مطبعي أن المرحلة الثالثة تتضمن إعادة أسر «الموظفين»، والصحيح هو أسر «المواطنين» العاديين. وبدأت عودة الأهالي إلى منازلهم في منطقة الحسينية في السابع عشر من الشهر الماضي بـ١٦٠ عائلة بعد تهجير قسري دام أكثر من ثلاث سنوات بسبب اعتداءات التنظيمات الإرهابية التكفيرية على البلدة قبل أن يعيد لها الجيش العربي السوري الأمن والاستقرار.

وعلمت «الوطن» حينها أن عدد العائلات المسجلة أسماؤها لدى الجهات المعنية للعودة إلى الحسينية يبلغ سبعة آلاف عائلة، وأن الفترة المقدرة لعودة جميع الأهالي بشكل تدريجي على دفعات تقدر بنحو شهر ونصف الشهر.

ويأمل الأهالي في المناطق المجاورة للحسينية الذين هجرتهم المجموعات المسلحة من منازلهم وتم طرد الإرهابيين من مناطقهم بأن تكون عودة الأهالي إلى الحسينية فاتحة لعودتهم إلى مناطقهم. وفي أول يوم من عودة الأهالي، قال وزير الدولة لشؤون المصالحة الوطنية علي حيدر في تصريح للصحفيين: إن كل بلدة ومنطقة يستعيدها الجيش ويخلصها من الإرهاب هي «منطقة قابلة لعودة الأهالي إليها بعد تأمين وتأهيل البنى التحتية فيها»، مشيراً إلى أنه تم تأمين كل الخدمات إلى بلدة الحسينية وأن التأخير في هذه العملية «كان له ظروفه وأسبابه».

وأكد حيدر أن باب العودة مفتوح للجميع، داعياً الأهالي ممن تورط أبناؤهم في حمل السلاح في وجه الدولة لاغتنام هذه الفرصة وتسوية أوضاعهم لتكون مقدمة لعودتهم، مجدداً تأكيده أن عودة الأهالي المهجرين إلى الحسينية هي «خطوة أولى في إطار إعادة المهجرين جراء الاعتداءات الإرهابية إلى منازلهم وأن هناك العديد من المناطق ستتم إعادة تأهيلها وعودة الأهالي إليها وسيعلن عنها قريباً».

وفي أواخر عام ٢٠١٣ طرد الجيش العربي السوري المجموعات الإرهابية من منطقة الحسينية ومناطق مجاورة لها مثل الذيابية وحجيرة، وتعمل الحكومة منذ ذلك الحين على إعادة الخدمات لتلك المناطق وترميم ما دمرته تلك المجموعات.

عودة العائلات إلى منازلها في الحسينية بريف دمشق (سانا)